

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله ربَّ العالمين، والصَّلَاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد
وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين.
أمَّا بعد:

فهذا هو المجلس الحادي عشر من مجالس التَّعليق والشرح على متن "الآجرومية"
ضمن دروس معهد علوم التَّأصيل التَّابع لشبكة إمام دار الهجرة العلمية.
وقد انتهى بنا الكلام إلى باب مرفوعات الأسماء، والتي ذكر المصنّف أنَّها سبعة؛
وانتهينا من الكلام على ستَّة منها، وهي: المبتدأ، وخبره؛ والفاعل، ونائبه؛ واسم كان،
وخبر إنَّ؛ فهذه ستة.

وبقي السَّابع وهو: التَّابع؛ وذلك أنَّ الإعراب في هذا الموضع ينقسم إلى قسمين:

- القسم الأول: الكلمة التي لها **حكم إعرابي مستقل**، وهي التي استقلَّت
بنفسها، واكتسبت حكمها من العامل كما مرَّ في المبتدأ والخبر، والفاعل
ونائبه، وما شابه ذلك في باب المنصوبات والمجرورات.
- والقسم الثاني: **إعراب من جهة التَّبعية**، بمعنى أنَّ هذه الكلمة لا تكتسب
حكمًا استقلاليًّا؛ وإنَّما هي تابعة لغيرها في الحكم، وهذا هو باب التَّوابع.

وينبغي أن تعلم أنَّ باب التَّوابع من الأحكام المتعلقة بالأسماء، إلا في باب عطف النسق فإنَّ الفعل يدخل فيها.

والمصنّف -رحمه الله تعالى- كغيره من النّحويين ذكر التَّوابع وأنها أربعة:

♦ النّعت.

♦ والعطف.

♦ والتّوكيد.

♦ والبدل.

هذه هي أقسام التَّوابع؛ ومنهم من يجعلها خمسة، ويقسم العطف إلى قسمين: عطف النّسق وعطف البيان؛ ومنهم من يجعل عطف البيان هو نفس البدل؛ والأمر في هذا من جهة الخلاف سهل ميسور.

ابتدأ المصنّف -رحمه الله- بباب النّعت، فقال: [بَابُ النّعت: النّعتُ تابعٌ للمنعوتِ في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه، وتنكيره؛ تقول: قام زيدٌ العاقلُ، ورأيتُ زيداً العاقلَ، ومررتُ بزيدٍ العاقلِ].

المراد بالنّعت : الوصف، وإن كان بعضهم يفرّق بين النّعت وبين الوصف، وليس هذا محلاً للكلام عنه، فأنت إذا نعت شيئاً وصفته.

والمراد هنا أنَّ الثّحاة يريدون أن يذكروا بأنّ النّعت يتبع منعوته، بأنّ التّابع تابع.

✓ في ماذا يتبعه؟

ابن آجروم -رحمه الله تعالى- هنا لم يذكر لنا أقسام النّعت، ولم يذكر لنا ما يتعلّق بكل قسم منها؛ وذلك أنَّ النّحويين يقولون بأنّ النّعت قسمان: نعت حقيقي، ونعت سببي.

• النَّعْتُ الحقيقي: كقولك في أمثلة المصنّف: [قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ] فَإِنَّ هَذَا نَعْتُ حَقِيقِي، عمل العامل في الضَّمير المستتر الذي يعود على المنعوت، (العَاقِلُ هو).

والمصنّف هنا قال: [يَتَّبَعُهُ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ] وهذه هي الأحكام الإعرابية المتعلقة بالاسم، وهذا أمر واضح، الرِّفْعُ والنَّصْبُ والخَفْضُ التي يشارك فيها الفعل في الأولين - في الرِّفْعِ والنَّصْبِ -، ويختص بالخَفْضِ - كما مر معنا ذلك-.

النَّعْتُ الحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة -يعني من الأحكام التي تدور في كلام العرب في جهة النَّحو-.

✓ ما هي الأحكام العشرة هذه؟

- ثلاثة في الحكم الإعرابي وهي: الرِّفْعُ، والنَّصْبُ، والخَفْضُ.
- والتَّعْرِيفُ والتَّنْكِيرُ -وهذه خمسة-.
- والتَّنْذِيرُ والتَّنْأِيثُ -وهذه سبعة-.
- والإفراد والتَّثْنِيَةُ والجمع.

✓ في كم تتبعها؟

في أربعة من هذه العشرة، يعني في واحد من كل ما ذكر من الأقسام، ففي مثال المصنّف:

[قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ] تبعه في رفعه، تبعه في تعريفه، تبعه في تذكيره، تبعه في إفراده؛ فهذا ما يتعلّق بالتَّابِعِ الحقيقي. فتبعه في الرِّفْعِ والتَّنْذِيرِ والتَّعْرِيفِ والإفراد. وهكذا إذا قلت: [رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ] في جميع هذه الثلاثة، وفي النَّصْبِ -الثلث المتقدّمة وفي النَّصْبِ-.

وهكذا: **[مررتُ بزيدٍ العاقل]** في الجرّ، فيتبعه في هذه الأربعة الأشياء، فلا تقول مثلاً: (قام زيدٌ عاقلٌ) أو (عاقل)، هذا غلط؛ لأنّك جعلت العلمَ المعرفة ونكرت العاقل، ولا يصح هذا، لا بدّ أن يتبعه في هذه الأربعة الأشياء.

• التَّعْتُ السَّبْيِي: الذي يرفع اسماً ظاهراً يتَّصل بضمير، هذا الضمير يعود على المنعوت، هذا يتبع منعوته في اثنين من خمسة.

✓ الخمسة ما هي؟

▪ الرِّفْع، النَّصْب، الْخَفْض.

▪ والتَّعْرِيف، والتَّكْثِير.

ولا يلزم أن يتبعه فيما بقي، مثل أن تقول: (جاء رجل قائمٌ أمُّه، رأيت رجلاً قائمٌ أمُّه، مررتُ بامرأة قائم أبوها)، وهكذا. هذا النعت السببي اكتسب النعت بسببه.

إذا قلنا بجمع النوعين معا - وأرجو أن يكون الكلام مفهوماً - بمثل قولك: (مررتُ بزيدٍ العاقل - هذا نعت حقيقي -، ومررتُ بزيدٍ العاقل أبوه - هذا نعت سببي -). ❖ فإذا أعربنا المثال نقول:

مرّ: هذا فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك وهو مبني. تاء: فاعل.

الباء: حرف جر.

زيد: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

العاقل: نعت حقيقي لزيد، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

والفاعل - اسم الفاعل هذا - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو)، وهذا الضمير يعود على زيد.

وإذا قلنا في السببي: **العاقل أبوه**.

فالعاقل: نعت سببي لزيد مخفوض مثله، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة على آخره.
وأبوه: فاعل مرفوع للعاقل، مثلما تقدم بيانه.

هذا كله في باب النعت؛ وهذا هو النوع الأول.

فإذا أردت أن تنعت منعوتاً؛ فإنك تنعته إذا كان حقيقياً، وتتبعه له فيما تقدم من
الأربعة الأشياء، وإذا كان سببياً ففي الاثنين على ما تقدم بيانه.

المصنف -رحمه الله- لما ذكر أن من شروط النعت أن يتبع المنعوت في التعريف
والتنكير، احتاج أن يذكر ما هي المعرفة وما هي النكرة.
وهذا ما يسمى بالاستطراد، وهو انتقال المتكلم أو الكاتب من غرض إلى غرض
لجامع بينهما،

ومنه الاستطراد أن ينتقلا من غرض لآخر قد شاكله.

احتاج أن يذكر ما هي المعرفة وما هي النكرة؟

فقال: **[والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المضمّر نحو: أنا، وأنت؛ والاسم العلم نحو: زيد، ومكة؛ والاسم المبهّم نحو: هذا، وهذه، وهؤلاء؛ والاسم الذي فيه الألف واللام نحو: الرجل، والغلام؛ وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة.]**

هذه هي الخمسة التي ذكرها ابن آجروم -رحمه الله تعالى-.

والأصل أن هذه الأحكام - يعني ما يتعلق بالمعرفة والنكرة - أحكام متعلقة بالاسم،
فلا مدخل للحروف، ولا مدخل للأفعال.

والأصل أيضاً أن الأسماء الأصل فيها التّكثير؛ وإنما المعرفة مكتسبة فيما بعد، وأنّ النكرة هي الأكثر شيوعاً -سيأتي الكلام عليها-.
فهنا ذكر لنا أن المعرفة خمسة أشياء، وسنوصلها إن شاء الله - تعالى - على التفصيل إلى سبعة أشياء كما سيأتي:

• الضمائر: هذا أولها، الضمير؛ قال: **[نحو: أنا وأنت]**.

والضمائر كثيرة، لكن الجامع لها أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام، وتحت كل قسم أقسام أخرى، التي هي: ضمير المتكلم، وضمير المخاطب، وضمير الغائب؛ ومنها ما يكون متصلاً، ومنها ما يكون منفصلاً.

لله إذا القاعدة: **أَنَّ كُلَّ ضَمِيرٍ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ، أَكَانَ هَذَا الضَّمِيرُ ضَمِيرَ مُتَكَلِّمٍ أَوْ**

مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ.

كل الضمائر، وقالوا أنها هي أقوى الضمائر بعد ما ذكره المتكلمون في العلم الشرعي بأن أسماء الله هي أعرف المعارف، وأعرف هذه الأسماء (الله) هذا الاسم الأحسن.

فحيث وقع الضمير على ما ذكرت لك سابقاً فإنه معرفة، هذا القسم الأول.
والكلام على الضمائر كثير جداً.

• الثاني: الاسم العلم: هذا هو النوع الثاني، الأعلام كلها معارف، فالعلم هو الذي يعين مسماه مطلقاً.

اسم يعين المسمى مطلقاً علّمه كجعفر، وخرنقا

فإذا عين المسمى فإنه يكون علماً مثل: **محمّد، وأحمد، وزيد، وإبراهيم**، كما قال المصنف: **[زيد ومكة]**.

والنحويون يجعلون النكرة هي الأصل.
والضمائر كلها كما سبق معنا معارف.

يقول -رحمه الله-: [والاسم المبهم].

• الاسم المبهم.

وهذا الاسم المبهم يشمل قسمين:
أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة.
فأسماء الإشارة كلها معارف، والأسماء الموصولة كلها معارف.

وهند وابني والغلام والذي

وغيره معرفة كهم وذي

المهم أن هذه الأسماء المبهمة التي هي أسماء إشارة والأسماء الموصولة، هذه كلها معارف.

فالاسم الموصول معرفة، واسم الإشارة معرفة، [...] ' فهو يشمل اسم الإشارة ويشمل الاسم الموصول، ومثل المصنف -رحمه الله- باسم الإشارة وعلى هذا يكون هذا العدد زائداً، فتكون ستة إذا أدخلنا الاسم الموصول.

• الاسم الذي فيه الألف واللام، وهي (ال) العهدية، المعروف بـ (ال) العهدية هذا معرفة، لكن بشرط أن تكون مؤثرة فيه التعريف، مثلاً إذا قلت: **الزيد أو الحمزة**؛ هذا (ال) لم تأثر فيه، يعني لم تكسبه التعريف؛ لأنه معرف بالعلمية. فالاسم الذي فيه الألف واللام نحو: **الرجل والغلام**، نكرته: **رجل وغلام**،

أدخلت (ال) الألف واللام فصار: **الرجل والغلام**، هذا تعريف؛ يعني صارت معرفة.

والمراد هنا بـ (ال) كما قلت لك سابقا التي للعهد، أو تعريف الجنس، أو الاستغراق، التي للعهد هي الداخلة هنا؛ لأن (ال) تنقسم إلى ثلاثة أقسام: إما للعهد أو التعريف أو الجنس.

والمقصود بالعهدية، أنها تدل على معهود بين المتكلم والمخاطب، فإذا كنت تتخاطب مع شخص، فسألك: أين الرجل؟ فتقول: هذا الرجل، وتشير إليه؛ لأنه معهود؛ قد سبق ذكره في الكلام مثلا، فـ (ال) هي التي تكسبه التعريف، أثرت فيه، أثرت في ذلك.

كم صارت؟ الاسم المضمّر هذا واحد.

العلم هذا الثاني.

المبهم وتحتة اثنان: اسم الإشارة والاسم الموصول؛ هذه أربعة.

والمعرف بـ (ال) هذه خمسة.

• وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة، وهذا السادس.

وعلى حد قول المصنف -رحمه الله- هو الخامس، إذا جعلنا الاسم الموصول داخل في اسم الإشارة أو في الاسم المبهم، والأمر سهل وإنما المراد التيسير.

[ما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة].

✓ ما هي الأربعة؟

التي تقدم ذكرها: فإذا أضفت إلى ضمير، إلى علم، إلى معرف بـ (ال)، إلى اسم مبهم، فإن هذا المضاف يعتبر معرفة.

✓ ما المثال على الضمير؟

إذا أضفت إلى ضمير، قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((من سرّه أن ييسر له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه))، (رزق، وأثر، ورحم) كلها نكرات.

من أين اكتسبت التعريف؟ لأنها أضيفت إلى الضمير.

✓ المضاف إلى اسم الإشارة، تقول: **صالحو هذا البلد كبيرون**، فكلمة (صالحو) هنا نكرة، لكن أضيفت إلى أين؟ إلى هذا، فاكسبت التعريف.

✓ كذلك المضاف إلى الاسم الموصول، كما في قوله - تعالى - : ﴿إِنْسَانٌ أَلْذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾^٢.

✓ المضاف إلى المعرف بـ (ال)، كما في قوله - تعالى - [...] ^٣ أضيفت إلى اسم العلم، فاكسبت التعريف.
هذا ما ذكره في المعرفة.

النكرة، قال المصنف - رحمه الله - :

[والنكرة كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر، وتقريبه كل ما صلح دخول الألف واللام عليه نحو: الرجل والفرس].

تقدم لنا أن الأصل في الأسماء التذكير، وأنه خاص بالأسماء، وضبط لنا المصنف - رحمه الله تعالى - هنا معرفة النكرة؛ لأنها ما يصلح أن يدخل عليها الألف واللام، بمعنى أنها تؤثر، وتكسبه التعريف، فإذا قلت مثلاً: في مثال

^٢ [سورة النحل: ١٠٣]

^٣ [انقطاع في الصوت: الدقيقة ٢٤]

المصنف: **رجل** هذا نكرة، فإذا أردت تعريفه تقول: **الرجل، فرس، الفرس، غلام، الغلام** وما شابه ذلك.

ابن مالك - رحمه الله تعالى - ذكر ضابطين لمعرفة النكرة فقال:

نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلْ مُؤَثِّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

فكل ما تجرد عن (ال) وقبله، فإنه يكون نكرة؛ إذا تجرد عن (ال)، فإذا قابل (ال) فهو نكرة، تقول: **(رجل، والرجل)**.

قال: **(أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا)**؛ بمعنى أنه لا يقبل (ال)، لكن هناك ما يدل على وقوعها فيه، كما تقول: **زَرْتُ ذَا مَالٍ، وجاء ذُو مَالٍ**، فإن (ذو) هذه ما تقبل (ال) لكنها تؤثر فيها، تقع فيها التعريف.

و(ذو) ما معناها؟ صاحب.

والحريري - رحمه الله - ذكر ضابطا واحدا للنكرة - وهذا من فوائد المتون وما أشبه ذلك، - وهو أيضا شهير فقال:

كُلُّ مَا رَبُّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مَنَكْرٌ يَ رَجُلٍ

نَحْوُ غُلَامٍ وَكِتَابٍ وَطَبَقٍ كَقَوْلِهِمْ رَبُّ غُلَامٍ لِي أَبَقُ

يقول: **(كُلُّ مَا رَبُّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ)**، إذا دخلت (رب) على الكلمة فإنها مختصة بالنكرات، تقول: **رَبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ، رَبُّ فَرَسٍ، رَبُّ كَرِيمٍ، رَبُّ عَالِمٍ**، هذه كلها نكرات؛ يعني ما تقول: **رَبُّ الرَّجُلِ، رَبُّ الْفَرَسِ، رَبُّ رَجُلٍ، رَبُّ فَرَسٍ**، فهذه كلها نكرات، وهذا الضابط يسير...

كنت قد قلت من قبل أنّ المعرفة سنوصلها إلى سبعة في باب التفصيل،
الخمسة التي ذكرها المصنف، أضفنا إليها الاسم الموصول باعتبار ما ذكره في
الأسماء المبهمة، وهناك نوع سابع ذكره في المعارف وهو:

- النكرة المقصودة في النداء: وضابط النكرة المقصودة في النداء سواء كانت
مبنية أو معربة أنك تقصد إلى نداء معين، وإن كان منكراً، لكنه اكتسب
التعيين والمعرفة بالقصد، مثلما يقول الأعمى الذي يمشي فيكاد أن يقع، أو
لا يستدل على الطريق، ويسمع صوت شخص فيقول: **يا رجل**؛ فإنه يعني
هذا الرجل المعهود الذي سمع صوته، أو تقول: **يا طالباً احفظ الدرس**،
فتعني طالباً معيناً قصدته.

هذا ما يتعلق بالمعرفة والنكرة، ثم رجع - رحمه الله - إلى ما يتعلق بالتوابع.

ذكر التابع الثاني: قال - رحمه الله تعالى -:

**[باب العطف: وحروف العطف عشرة، وهي: الواو، والفاء، وثُمَّ، وأو، وأم،
وإمّا، وبَل، ولا، ولكن، وحَتَّى في بعض المواضع].**

هذا الباب هو باب عطف النسق، وليس المراد عطف البيان؛ لأن عطف البيان
هو نفس البدل، عندما تقول: **جاء عليّ أبو عبد الله**، هذا منهم من يقول عطف
بيان، ومنهم من يقول بدل، والبدلية أسهل.

عطف النَّسَقِ: هو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الذي ذكرها المصنف، وأوصلها إلى عشرة، والمتفق عليه منها تسعة، ووقع الخلاف في (إمّا)، كما سيأتي الكلام عليها إن شاء الله - تعالى - .

إذن، إذا عطفت كلمة على كلمة، أكانت اسما أم فعلا فإنك تعطي حكم المعطوف عليه للمعطوف؛ ولأنه قال المصنف - رحمه الله - وسنرجع إلى العشرة -:

[فإن عطف على مرفوع رفعته، أو على منصوب نصبته، أو على مخفوض خفضته، أو على مجزوم جزمته، تقول: قام زيد وعمر، ومررت بزيد وعمر، وزيد لم يقم ولم يقعد]، هذا ما ذكره المصنف - رحمه الله تعالى - .
ونرجع إلى العشرة الحروف التي ذكرها، فقال - رحمه الله تعالى -: وهي:

١. الواو: هذه هي أمُّ حروف العطف؛ لأنها الأكثر استعمالا، وهي لمطلق الجمع والعطف، فلا تقتضي الترتيب، وهي أيضا تقتضي التشريك بين المتعاطفين؛ ولهذا نهى أن يقال: ما شاء الله وشئت، عند الله وعندك؛ فهي لمطلق الجمع، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾^٤، فعطف إبراهيم على نوح، وهذا كثير في استعمال العرب له، وكقوله - تعالى -: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾^٥.

٢. حرف الفاء: وهي للترتيب والتعقيب، يعني ترتيب الثاني بعد الأول، هذا معناها، مثلا: في قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾^٦، ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَىٰ

^٤ [سورة الحديد: ٢٦]

^٥ [سورة العنكبوت: ١٥]

^٦ [سورة عبس: ٢١]

فَقَضَىٰ عَلَيْهِ^٧، فعطفت بالفاء، فأخذ المعطوف بالفاء على المعطوف عليه قبله حكمه.

وللنحويين اعتراضات على بعض المعاني في مثل هذا، والأمر سهل.

٣. ثم: وهي حرف عطف أيضا، وأما (ثم) فتلك ظرف من الأسماء. في ثم وقع العطف أيضا في مواضع في القرآن، في قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ يَهْجِ فَتَرَاهُ مَصْفَرًا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا﴾^٨، هذه معطوفات بـ (ثم) على ما قبلها.

٤. أو: التي للتردد أو الشك، كما في قوله - تعالى - : ﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾^٩، هذا من معانيها. ومن أدلتها قوله - تعالى - : ﴿فَأَمْسَكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾^{١٠}؛ ولها معاني تطلب في كتب المعاني والبلاغة ومعاني الحروف.

٥. أم: التي يراد بها طلب التعيين. ابن هشام ذكر في أمثلة القرآن عليها: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^{١١}.

٦. إمّا: على ما ذكره المصنف - رحمه الله تعالى -، وهذه فيها خلاف بين النحويين:

^٧ [سورة القصص: ١٥]

^٨ [سورة الزمر: ٢١]

^٩ [سورة المؤمنون: ١١٣]

^{١٠} [سورة البقرة: ٢٣١]

^{١١} [سورة الأعراف: ١٩٣]

- فمنهم من يقول إنها ليست عاطفة بل العطف وقع بالواو؛ لا بها، كما في قوله - تعالى:- ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾^{١٢}.

✓ لماذا قلنا بأن (إما) على الصحيح من قول النحويين ليست هي العاطفة؟
لأنها ملازمة للواو.

٧. بل: وهو أيضا من الحروف التي معناها الاضراب فيقع العطف بها، واشتروطوا لها شرطين:

- الأول: أن تكون مسبوقة إما بإيجاب؛ يعني كلام مثبت، أو بأمر أو بنهي أو بنفي.

- الثاني: أن يكون المعطوف بها مفردا؛ تقول:

قام محمد^{٢٠} بل علي^{٢١}: هذا إيجاب.

يقم^{٢٢} محمد^{٢٠} بل علي^{٢١}: هذا بعد أمر.

بعد النهي: لا يقم محمد^{٢٠} بل علي^{٢١}، وهكذا.

٨. لا: التي هي حرف النفي، تقول: قام زيد^{٢٣} لا عمر^{٢٤}، معطوف عليه.

٩. لكن: وهي التي بالسكون غير التي مرت معنا في باب (إن): (لكن)، تقول مثلا:
لا تضرب زيدا - أو: لا تكلم زيدا - لكن عمرا، هذا العطف وقع بها بهذا التاسع.

١٠. حتى: وما أدراك ما (حتى) ! التي قيل أن بعض النحويين قال: (أموت وفي نفسي شيء من (حتى))؛ بسبب أن العرب استعملتها في مواضع مختلفة؛ ولهذا قال

المصنّف - رحمه الله تعالى - : [في بعض المواضع]؛ يعني في بعض مواضع (حتى).

ولكن ينبغي أن تعلم أن العطف بـ (حتّى) قليل في الاستعمال في كلام العرب؛ حتى أنكره الكوفيون فقالوا ليس موجودا، ذكر هذا ابن هشام عنهم، ولا يرون أنها تعطف أصلا، ومن أجاز أن تكون حرف عطف شرط لها شروطا ثلاثة:

- أن يكون المعطوف اسما ظاهرا.

- الثاني: أن يكون بعضا من المعطوف عليه.

- الثالث: أن يكون غاية له، إمّا في الزيادة وإمّا في النقصان.

ولهذا قال المصنّف - رحمه الله - : -محتاطا- [في بعض المواضع].

في المثال المشهور عند النحويين يقولون: **مات الناس حتّى الأنبياء، وحضر الطلاب** - وفي نفسك تعلم أن فلانا لا يحضر اسمه صالح - **حتّى صالح**، هذه أسماء ظاهرة.

فالعطف بـ حتّى نادر الوقوع أو قليل الوقوع، وقد أجازته كثير من النحويين. ويستشهدون على المثال المشهور أيضا: **أكلت السمكة حتّى رأسها**؛ لأنه بعض منه.

ولعله تقدم الكلام على -حتّى- في موضع آخر.

في هذه الليلة، سنكتفي بهذا القدر إن شاء الله - تعالى - .

أسأل الله أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه.

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين.